دولة ليبيا

حكومة الوفاق الوطني

اتفاقية تعاون مشترك بين جامعة نالوت ومكتب دعم السياسات العامة

إنه بتاريخ يوم الموافق: 2020/../../..م، عند الساعة: 11:00 **صباحاً** بمدينة طرابلس أبرم هذا الاتفاق بين كلاً من:

1. السيد: **د. محمـــد مسعـــود قنان**، بصفته رئيس جامعة نالوت، الكائن مقرها بمدينة نالوت.

ويشار إليه في هذه الاتفاقية بالطرف الأول

2. السيد: **م. محمد إبراهيم الضراط**، بصفته مدير عام مكتب دعم السياسات العامة لرئيس المجلس الرئاسي، والكائن مقره بمدينة طرابلس. ويشار إليه في هذه الاتفاقية بالطرف الثاني

تمهيد

حرصـاً على تحقيق تعاون مثمر بين الطرفين في المجالات التي من شأنها دعم استقرار وبناء دولة مدنية وفق منهجية علمية، ونظـــراً لرغبة الطرف الثاني الاستفادة من جامعة نالوت كونها تمثل بيت خبرة في مختلف التخصصات العلمية، وبناءً على ما أبداه الطرف الأول من استعداد للمشاركة والتعاون وتسخير خبراته في خدمة الصالح العام، وانطـــلاقاً من دور الطرفين في خدمة المجتمع، لذلك اتفقا على تأكيد التعاون المشترك بمقتضي البنود الواردة في هذه الاتفاقية.

مادة 1

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من أحكام هذه الاتفاقية ومكمّلاً لها

مادة 2

تهدف هذه الاتفاقية إلى دعم فرص التعاون بين طرفيها من خلال الاستفادة من الخبرات والامكانيات المتوفرة لدى الطرف الأول، وتوظيفها لفائدة الطرف الثاني، على أن تمثل هذه الاتفاقية الإطار العام لأي اتفاقيات فرعية أخرى تقتضي الحاجة إلى إبرامها، على أن تكون جزءً من هذه الاتفاقية ومكملة لأحكامها.

مادة 3

تكون مجالات التعاون المشترك بين الطرفين في النواحي التالية:

1. المساهمة في (الدراسات البحثية، والتدريب، والاستشارات، والمؤتمرات العلمية وورش العمل) ذات العلاقة بنشاط الطرف الثاني ومهامه المسندة إليه.
2. إعداد الدراسات التي من شأنها أن تسهم في وضع خطط وبرامج تعزز قدرة الدولة على مواجهة التهديدات والتعامل مع الأزمات.

3. العمل على جمع المعلومات والبيانات وتحليلها، وتطوير أساليب معالجة المشاكل والمعوقات التي تطرأ على قضايا السياسة العامة.
4. المساهمة في رصد الرأي العام من خلال دراسات وأبحاث بالخصوص.
5. تبادل المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في مجالات التعاون المشترك بين الطرفين.
6. الاستفادة المتبادلة في التدريب والتعاون الدولي وفق الإمكانيات المتاحة لدى الطرفين وبما يكفل تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.
7. يساهم الطرف الأول في تشخيص المشكلات المجتمعية، وتقديم الدراسات البحثية التي تسهم في دعم السياسات العامة للدولة، ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها.
8. يعمل الطرف الأول على تسخير امكانيات الكوادر الفنية التابعة له لخدمة الطرف الثاني، حسب طلب الأخير وبما لا يعرقل عمل الطرف الأول.
9. يعمل الطرف الثاني على تيسير عمل البُحّاث لدى الطرف الأول عند إجراء الدراسات الميدانية، ومدهم بالبيانات اللازمة لإنجاز أعمالهم.
10. يساهم الطرف الثاني في دعم المؤتمرات العلمية وورش العمل والندوات ونحوها التي يقوم بها الطرف الأول وتدخل في مجال هذه الاتفاقية.

مادة 4

مدة العمل بهذه الاتفاقية (05) خمس سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ توقيعها من الطرفين، وتكون قابلة للتجديد تلقائياً لمدة مماثلة، مالم يخطر أحد الطرفين الاخر كتابياً برغبته في انهاءها قبل شهرين من انتهاء المدة المحددة لها، على أن يستمر العمل بالبرامج المشتركة بين الطرفين إلى حين الانتهاء منها.

مادة 5

يتم تنفيذ بنود هذه الاتفاقية وفق التالي:

1. يتولى كل طرف تكليف منسق أعمال لهذه الاتفاقية يصدر به قرار بالخصوص، على أن يبلغ كل طرف الأخر، وتكون مهمة كل منهما التواصل ومتابعة تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.
2. يلتزم منسق الأعمال لدى كل طرف بالحفاظ على سرية المراسلات والمعلومات الخاصة بأي برامج تعاون مشترك تأتي تنفيذاً لأحكام هذه الاتفاقية.
3. يتولى كل منسق تقديم تقرير ربع سنوي يحال إلى الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية بشكل تبادلي.
4. يتولى الطرفين تشكيل فرق عمل مشتركة لصياغة أي اتفاقات فرعية، كلما دعت الحاجة لذلك.

مادة 6

يلتزم الطرفين بالعمل على إبراز هوية البُحّاث وذلك عن الأعمال والدراسات العلمية والبحثية التي يقومون بها وفق أحكام هذه الاتفاقية.

مادة 7

لا يجوز لأي من الطرفين تعديل أو حذف أو إضافة أي بند ما لم يتم الاتفاق عليه من الطرفين كتابياً، وذلك بوثيقة تعديل تلحق بها وتعدُّ جزءً أصيل منها وتأخذ نفس قيمتها القانونية.

مادة 8

يلتزم طرفي الاتفاقية بالمحافظة على سرية المعلومات والمراسلات الخاصة بأي برنامج مشترك يأتي تنفيذاً لأحكام هذه الاتفاقية.

مادة 9

يلتزم طرفي الاتفاقية بتنفيذ أحكامها وفق مقتضيات حسن النوايا، وتسري فيما لم يرد به نص خاص في هذه الاتفاقية أحكام التشريعات النافذة بالخصوص.

مادة 10

حررت هذه الاتفاقية من 10 مواد، وأربع نسخ، تسلم لكل طرف نسختين للعمل بأحكامها.

التوقيعـــات

الطرف الأول

د. محمد مسعود قنان

رئيس جامعة نالوت

الطرف الثاني

م. محمد إبراهيم الضراط

مدير عام مكتب دعم السياسات العامة لرئيس

المجلس الرئاسي بحكومة الوفاق الوطني